

تقرير مدقق الحسابات المستقل إلى مساهمي الشركة العُمانية القطرية للإتصالات ش.م.ع.ع

تقرير حول البيانات المالية

قمنا بتدقيق البيانات المالية المرفقة للشركة العُمانية القطرية للإتصالات ش.م.ع.ع ("الشركة") والتي تتكون من بيان المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ وكل من بيانات الدخل، الدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وإيضاحات تفسيرية أخرى كما هو مبين في الصفحات ٥١ إلى ٧٤.

مسؤولية مجلس الإدارة عن البيانات المالية

إن مجلس الإدارة مسؤول عن إعداد هذه البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية ومتطلبات الإفصاح الواردة في قانون الشركات التجارية لعام ١٩٧٤ وتعديلاته في سلطنة عمان وقواعد الإفصاح الصادرة من الهيئة العامة لسوق المال، والرقابة الداخلية التي يرى مجلس الإدارة أنها ضرورية لإعداد البيانات المالية بصورة خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن إحتيال أو عن خطأ.

مسؤولية مدقق الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء رأي حول هذه البيانات إستناداً إلى تدقيقنا. لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، وتتطلب تلك المعايير أن نتقيد بمتطلبات قواعد السلوك المهني وأن نقوم بتخطيط وإجراء التدقيق للحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية خالية من أخطاء جوهرية.

يتضمن التدقيق القيام بإجراءات للحصول على بَيِّنَات تدقيق ثبوتية للمبالغ والإفصاحات في البيانات المالية، تستند الإجراءات المختارة إلى تقدير مدقق الحسابات، بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، سواء كانت ناشئة عن إحتيال أو عن خطأ، وعند القيام بتقييم تلك المخاطر، يأخذ مدقق الحسابات في الاعتبار إجراءات الرقابة الداخلية للشركة والمتعلقة بالإعداد والعرض العادل للبيانات المالية، وذلك لغرض تصميم إجراءات التدقيق المناسبة حسب الظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية لدى الشركة. يتضمن التدقيق كذلك تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية المعدة من قبل الإدارة، وكذلك تقييم العرض الإجمالي للبيانات المالية.

نعتقد أن بَيِّنَات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا حول التدقيق.

الرأي

في رأينا، أن البيانات المالية تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي للشركة العُمانية القطرية للإتصالات ش.م.ع.ع.ع كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ وأدائها المالي، وتدققاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

في رأينا أن البيانات المالية تتفق من كافة النواحي الجوهرية مع متطلبات الإفصاح الواردة في قانون الشركات التجارية لعام ١٩٧٤ وتعديلاته وقواعد الإفصاح الصادرة من الهيئة العامة لسوق المال.

ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) وشركاه ش.م.م.

مسقط - سلطنة عمان

٢٠ فبراير ٢٠١٣

مارك دون

شريك